



«أوجه اليوم نداء إلى المسؤولين في تركيا، أفرجوا عن الصحفيين وليس فقط صحفيينا، مكان الصحفيين هو في هينات التحرير حيث تكون هناك حرية تعبير، وليس في السجون».

جان كلود يونكر
رئيس المفوضية الأوروبية

الإعلام المصري يفتقد الرأي الآخر مع الاستحواذ على قنوات الحياة

● شركة أمن توسع نفوذها الإعلامي بصفقة غير مسبوقة ● تأميم الإعلام بدأ باختيار مقدمي البرامج والضيوف



الأمن يمد نفوذه

ويرى محللون أن على الحكومة إذا كانت في حاجة إلى ظهور إعلامي يدافع عن سياساتها وتوجهاتها ويتصدى للمنابر الإعلامية المعادية، أن تفسح المجال للتنوع في الأداء الإعلامي.

من جهته اعتبر محمد رمضان، أستاذ الإذاعة والتلفزيون بالمعهد العالي للإعلام بالقاهرة، أن استمرار العمل بسياسة "كل شيء تمام"، قد يدفع الجمهور إلى البحث عن منصات إعلامية أخرى لها أجندات مناهضة للحكومة، ليجد فيها بعض الكلام عن القضايا التي تعبر عن حياته وأرائه.

وقال لـ "العرب" إن التسريع من وتيرة إبرام الصفقات الإعلامية يبرهن مدى حاجة الدولة إلى إغلاق هذا الملف الذي لطالما تسبب في صدام مزمن لها، ويمهد الطريق لإغلاق باب الحديث عن مناقشة موضوعات شائكة وحساسة.

مصلحة الدولة والمواطن. وقال محمد شومان، الخبير الإعلامي، "إن ما يحدث على الساحة الإعلامية بشكل عام ضد التنوع، لا سيما في ظل تطبيق سياسة الولاء وعدم الخروج عن النص، أو التطرق إلى مناقشة قضايا يعينها يثير الناس ويؤجج الغضب ضد الحكومة"، موضحاً أن الخوف الأكبر هو المتبادر في إقصاء بعض الأصوات لأغراض سياسية.

وأضاف في تصريحات لـ "العرب" أن احتكار الإعلام المصري من جانب مجموعة بعينها، لها توجهات خاصة، لا يخدم الكيانات الصغيرة ويعجل بإقصائها من المشهد، والأكثر سلبية من ذلك، أن السياسة التحريرية سوف تكون متقاربة بعدم الخوض في أمور بعينها، ما يؤثر على صورة الإعلام في الخارج ويظهرها كمن يريد أن يتحدث مع نفسه.

ويملك أبوهشيمة الآن أكثرية أسهم صحيفتي "اليوم السابع" و"صوت الأمة"، وموقع "دوت مصر". أما قنوات "دي إم سي"، ومحطة "راديو 9090" وقناة الناس، فيملكها رجل الأعمال طارق إسماعيل، المقرب أيضاً من أجهزة الأمن، فيما فضائية "النهار" يملكها الإعلامي عمرو الحككي، وهي من المحطات التي تدافع عن الحكومة بشدة.

وتؤكد عمليات الاستحواذ على سوق الإعلام المصري من جانب شركات أمن وشخصيات لها مصالح مشتركة مع أجهزة حكومية، أن ثمة تغييرات في المشهد الإعلامي المصري قريبا، مع قرب انتخابات الرئاسة المقبلة، وبدء الترشح في مارس 2018.

ويرى خبراء إعلام أن هذا النهج يتنافى مع شعارات الرغبة في عودة الريادة للإعلام المصري، ويتناقض مع تطويره بما يخدم

تظهر ملامح تأميم الإعلام المصري بشكل غير رسمي من خلال صفقات استحواذ مقربين من الحكومة على القنوات الفضائية، وأخرها صفقة شراء شركة الأمن فالكون على شبكة قنوات الحياة التي تتمتع بشعبية واسعة في مصر.

أميرة فكري

ويرى متابعون أنه في ذروة الأزمة التي حدثت بين قنوات الحياة ومدينة الإنتاج الإعلامي إبان قطع البث المباشر عنها بسبب الديون، قالت إدارة المحطة، إنها تتعرض لضغوط بعينها، وإن "وقف البث لم يكن بسبب الديون"، بدليل أن بعض المحطات الأخرى، مثل "سي بي سي" و"النهار" مستمرة، مع أن ديونها أكبر بكثير، ما يعكس وجود نوايا لاستهداف قنوات الحياة بشكل خاص، وأنه كانت تتم تهيئة الأجواء لإجبار صاحبها على البيع في هدوء.

وتأسست شركة فالكون عام 2006، وتساعد دورها عقب ثورة 25 يناير 2011، وتغطي محافظات مصر من خلال 14 فرعاً، ويزيد عدد موظفيها عن 22 ألفاً، ومن أبرز مهامها تأمين الجامعات والشخصيات العامة والمكاتب الأمامية والسفارات الأجنبية والمباريات الرياضية، خاصة الدولية، وبدأت الدخول في مجال الإعلام بعد ثورة 30 يونيو 2013، بإنشاء مجموعة تواصل للخدمات الإعلامية والإعلانية، كما أطلقت محطات إذاعية.

وجاءت صفقة بيع قنوات الحياة لشركة فالكون، بعد أيام قليلة من إعلان البرلمان سعيد حساسين، مالك فضائتي العاصمة 1 والعاصمة 2، أن الشركة ذاتها استحوذت على القنوات.

ويعتبر متابعون أن المشهد الإعلامي يسير في طريقة إلى ما يشبه التأميم، حيث ظهرت ملامحه من خلال سيطرة رجال أعمال تابعين للحكومة على عدة قنوات، واختيار مقدمي البرامج بعناية وضيوفهم، ثم تطور لتأسيس شركات تابعة لأجهزة أمنية، وجرى مؤخراً تسليم مجموعة من الأسماء القريبة من أجهزة الأمن مهام قيادية في غالبية الصحف الحكومية.

ويبرز في خارطة الإعلام المصري حالياً رجل الأعمال أحمد أبوهشيمة، الذي يملك مجموعة قنوات "أون تي في" بعد الاستحواذ عليها من الملياردير نجيب ساويرس الذي أبدت بعض البرامج الرسمي لشبكته خروجاً عن السياق الطبيعي في بعض القضايا، واضطر إلى بيعها تحت ضغوط مادية ومعنوية.

واشنطن تشهر قانون مكافحة الدعاية النازية في وجه «روسيا اليوم»

● سبوتنيك لا تمارس الصحافة بطريقة مماثلة لوكالات الأنباء الأخرى



مارغريتا سيمونيان:

الحرب ضد صحافيينا مهداة إلى كل المثاليين الذين يؤمنون بحرية التعبير

وقال الصحافي في واشنطن أندرو فينبرغ الذي عمل في "سبوتنيك" بداية هذا العام إنه تم استجوابه من قبل عناصر مكتب التحقيقات الفيدرالي في الأول من سبتمبر.

وقال إن الاستجواب تركّز حول كيفية عمل "سبوتنيك" التي ثبتت أخباراً على منصات متعددة وتملك محطة إذاعية في واشنطن، لمعرفة ما إذا كانت تنشط كوكيل أجنبي أو مجموعة ضغط أكثر منها مؤسسة إعلامية.

وأضاف أن "هناك اختلافات كبيرة في عملية التحرير" في "سبوتنيك"، مشيراً إلى أنهم "لا يمارسون الصحافة بالطريقة التي تعمل بها وكالات الأنباء" الأخرى. وأشار هذا الضغط الأمريكي مخاوف من انعكاس هذه الخطوة على المؤسسات الإعلامية الأمريكية العاملة في موسكو.

وأعربت كورتنى رادش من جمعية حماية الصحفيين عن قلقها من أن هذه الخطوة "قد تستغلها السلطات الروسية لتبرير سياساتها الإعلامية القمعية". وأضافت أن "روسيا تمارس رقابة مشددة حالياً على المجال الإعلامي، بما في ذلك وصف مدافعين روس بارزين عن حقوق الإنسان بأنهم عملاء أجنبي في محاولة لنزع الشرعية عنهم وتشويه سمعتهم".

يشار إلى أن بريطانيا تشارك الولايات المتحدة إنزاعها من الدعاية الإعلامية الروسية، إذ اتخذت إجراءات عديدة للحد من تأثير روسيا اليوم، كان آخرها قبل أيام قليلة إذ جمدت إدارة تويتر الصفحة الإنكليزية للقناة المكرسة للذكرى المثوية لثورة أكتوبر عام 1917 بطلب من وزارة الخارجية البريطانية.

(فارا) الذي وضع للحد من الدعاية الإعلامية النازية عشية الحرب العالمية الثانية، إلى 1938 ويستخدم للكشف عن المؤسسات التي تمثل مصالح حكومات أجنبية في واشنطن.

ويعفي القانون بشكل خاص المؤسسات الإعلامية الأمريكية والأجنبية من التسجيل، لذا فإن تركيز وزارة العدل الأمريكية على الشركة التي توزع خدمات "روسيا اليوم" قد يكون طريقة للالتفاف على هذا البند. ورفضت وزارة العدل الأمريكية التعليق على الموضوع. وتأتي هذه الخطوة بينما تسعى الحكومة الأمريكية إلى محاربة موجة الأخبار "الكاذبة" التي تتهم وسائل إعلام ومواقع روسية بهدف التدخل في السياسة الأمريكية الداخلية.

وتفيد معلومات نشرتها وسائل إعلام بأن مكتب التحقيقات الفيدرالي "أف بي آي" حقق مع مؤسسة "سبوتنيك" وهي جزء من مجموعة "روسيا سيغودنيا" أو "ريا نوفوستي" سابقاً، التي تملكها الدولة.

المثاليين الذين ما زالوا يؤمنون بحرية التعبير، هؤلاء الذين اخترعوا حرية التعبير دفنوها".

وأصبحت "روسيا اليوم" التي تتخذ من موسكو مركزاً محورياً للتحقيقات بالتدخل الروسي المزعوم في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016. وقد ذكرت بسبب علاقاتها مع مايكل فلين مستشار الأمن القومي للرئيس دونالد ترامب.

وثارت ضجة كبيرة في الولايات المتحدة إثر الكشف عن تلقي فلين حين كان رئيساً لاستخبارات الدفاع، عشرات الآلاف من الدولارات في ديسمبر 2015 لحضور حفل بمناسبة ذكرى تأسيس "روسيا اليوم". وقد جلس إلى جانب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وفي يناير، وصف تقرير للاستخبارات الأمريكية حول التدخل الروسي في الانتخابات "روسيا اليوم" بأنها "الوسيلة الرئيسية للإعلام الدعائي الدولي للكرملين". ويعود "قانون تسجيل الوكلاء الأجانب"



الضغط على روسيا اليوم نيابة عن موسكو

واشنطن - دخلت الحرب الإعلامية بين الولايات المتحدة وروسيا مرحلة جديدة، بقرار السلطات الأمريكية التعامل مع قناة روسيا اليوم ووكالة سبوتنيك الروسيتين، وفق قانون مكافحة "الدعاية النازية"، وطلبت منهما تسجيل عملياتهما في الولايات المتحدة تحت بند "وكيل أجنبي".

هذا الإجراء كانت قد اقترحته السيناتور الديمقراطية جين شاهين في جلسة تشريعية في يوليو الماضي، مدعية أن أنشطة الشبكتين الروسيتين تهدف إلى "زعزعة ديمقراطيتنا"، مشبهة تغطيتهما للأحداث بالدعاية النازية.

بالمقابل استمرت رئاسة تحرير "آر تي" مارغريتا سيمونيان، بالرذ على فكرة تبني تشريع خاص بملاحقة الدعاية الروسية، بسخريتها المعتادة من المزاعم الأمريكية، وقالت إن السلطات الأمريكية إن استمرت بالسير في هذا النهج بنفس الوتيرة فإنها ستبدأ قريباً في إطلاق النار على الصحفيين الروس في الميادين.

لكن استفزات سيمونيان لا تلقى الكثير من الاهتمام لدى الأميركيين، إذ يشكل قرار وزارة العدل الأمريكية ضد قناة "روسيا اليوم" (آر تي) ضغوطاً جديدة على عمل مجموعة إعلامية كبرى تعتبرها واشنطن ذراعاً دعائية لموسكو.

وقالت "روسيا اليوم" في وقت متأخر الإثنين إن وزارة العدل أبلغت في رسالة الشركة المزودة لخدمات "آر تي أميركا"، بأنها مجبرة على التسجيل بموجب "قانون تسجيل الوكلاء الأجانب"، وهو قانون موجه لجماعات الضغط والمحامين الذين يمثلون مصالح سياسية أجنبية في الولايات المتحدة، وقالت أنا بلكنيا المتحدثة باسم آر تي "آر تي تتشاور مع محاميتها وتنتظر في الطلب".

كما استنكرت سيمونيان على موقعها الإلكتروني الخطوة، معتبرة أنها جزء من "حرب" أميركية ضد وسائل الإعلام الروسية. وقالت "الحرب التي تشنها المؤسسة الأميركية ضد صحافيينا مهداة إلى كل

باختصار

أعلن مسؤول في البيت الأبيض أن الشاببة هوب هيكس البالغة من العمر 28 عاماً، باتت مديرة الاتصال في البيت الأبيض بعد أن تسلمت هذا المنصب بالوكالة لأسابيع عدة. وكانت هيكس من أوائل الذين انضموا إلى حملة دونالد ترامب الانتخابية بعد أن عملت سابقاً في المؤسسة التي تحمل اسم الرئيس الأميركي.

استنكرت منظمة "مراسلون بلا حدود" الاعتقال التعسفي للصحافي الجزائري سعيد شيتور، وقالت إن هذا الصحافي الذي يتعاون مع عدد من وسائل الإعلام الأجنبية يقبع قيد الحبس الاحتياطي دون محاكمة منذ 100 يوم. وذلك بتهمة تقديم وثائق سرية لدبلوماسيين أجنبي.

ذكرت إذاعة آسيا الحرة، التي تمولها الولايات المتحدة، أنها قررت إغلاق مكتبها في العاصمة الكمبودية بنوم بنه، بعد حملة القمع التي تشنها الحكومة ضد وسائل الإعلام. وقال رئيس الإذاعة لبيي ليو في بيان "قمع الحكومة للأصوات المستقلة خلال الأسابيع الماضية جعل من الاستحيل الإبقاء على المكتب مفتوحاً مع ضمان نزاهة المهمة الصحافية للإذاعة".

احتج التلفزيون الفرنسي العالمي "تي في 5 موند" والقناة الفرنسية الإخبارية "فرانس 24" الأربعاء على سحب الاعتماد من مراسلتهما في توغو، الأمر الذي يحول دون ممارستهما عملهما. وأفادت القنوات بأن "السلطات التوغولية اعترضت على تغطيتهما الأخيرتين للتظاهرات في لومي".

للمشاركة والتعليق
media @ alarab.co.uk